

أهم الأمراض الاجتماعية

في العصر الحديث

لا ينسى 'ي' باحث في الأمراض الاجتماعية في العصر الحديث أن مصر بلاد زراعية وأن ثمانية 'عشار السكان من الفلاحين يعملون في الأرض لأنها مصدر رزقهم الأوحـد ، ونتيجة هذه الحقيقة الاجتماعية هي أن كبرى طبقات الشعب هي الفلاحون وهم بإجماع آراء الباحثين يعانون فقرا مدقعا مرعبا . وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة في تحسين أحوالهم وإصلاح حياتهم وعلاج أمراضهم . ولكن الأسباب المتراكمة من أجيال طويلة لا تخضع للعلاج السريع ، ولا تثمر الثمرة المطلوبة في وقت قصير . وهذا أقوى عذر حيال الشكاوى المتكررة . فإن محصول الأرض في حاجة إلى الزيادة ، ولا العلل الصحية تجد ما يبق منها ويمنعها عن مهاجمة الفلاح لأنه لا يجد من الوسائل الصحية ما يحميه من شر الأمراض المتوطنة والدخيلة ، وكذلك معظمهم محرومون من التعليم والتدريب ، مع أن الذين يتعلمون منهم ويسيرون إلى آخر درجات التعليم ينبعون نبوغا مذهشا ويثبتون بأعمالهم أنهم حليقون بكل عاية . وأي نفقة مهما كثرت فإنها تؤثر أكلها وتعقب فوائد سارة ثابتة وإن كانت ميزانية الدولة تضيق عن أن تأسع لإرضاء الكل في آن واحد .

وبجانب الفلاحين توجد طوائف العمال المتعطلين في المدن والعواصم وهم في حالة تستدعي العطف عليهم ، وفيهم المتعلمون تعليما كاملا أو ناقصا . ثم تأتي طائفة الموظفين وهؤلاء لا يمكن الاستغناء عنهم لازدياد مهام الدولة ولأن لوظائف 'نمنية والنظامية والخارجية عن الحياة لا زيادة فيها ولا سبيل لحذف شيء منها ، فتم يبق سوى الوظائف الإدارية والكتابية ، فهذه يمكن الاستغناء عن قسم منها عند ما يبلغ الموظف الزائد عن الحاجة سن الإحالة على المعاش . وهذا عمل يدل على التور والعدل لأنه يمكن من استخدام الذين لم ينفوا السن في الوظائف الجديدة التي يحتاجها الإصلاح .

وكل ناظر في إصلاح حال الفلاحين والعمال والموظفين لا يمكنه أن يغفل الحالة الاقتصادية العالمية ، فإن الأزمة بل الأزمات التي سببتها الحرب العالمية أدت إلى الكساد

والغلاء وفقد قيمة الحاجات لمبوط النقد وعدم وجود البضائع ، أو ارتفاع أثمانها ارتفاعاً مدهشاً . وقد عالجت الحكومة هذه الحالة بالتسعير الجبرى تخففت من وطأة الغلاء ومن أطاع المتجرين والمحتكرين الذين يريدون أن يصلوا إلى الثراء بأقرب طريق وأسرع فرصة . وقد تعطلت بسبب أزمات الحرب طوائف بأسرها كطائفة المعيار وفيما البناؤون والمقاولون والتجارون والحدادون وعمال الأسمنت المسلح والبياض والزجاج والبلاط والأثاث . وارتفعت أثمان بعض الحاجيات خصوصاً الحديد والخشب والأسمنت والزجاج ارتفاعاً فاحشاً ، كما ارتفعت أشياء بالتبعية كالصلب وغيره من المعادن تبعاً لارتفاع الذهب .

ولا يفوت عن ذهننا ونحن نعالج هذه الناحية المهمة أن الانتعاش الاقتصادى الذى حدث فى العالم قبل الحرب (سنة ١٩٣٨) مباشرة إنما كان سببه نجاح الصناعات ورواجها . ومصر وإن كانت دخلت مضمار الصناعة منذ ثلاثين أو أربعين عاماً إلا أنها لا تزال بلاداً زراعية عمدة معظم أهلها فى أرزاقهم ورواجهم إلى الزراعة ومشجات الأرض ، ولهذا لم يتلها من الانتعاش الاقتصادى الناشئ عن رواج الصناعات إلا جزء يسير . وقد زاد المال المتداول حتى بلغ خمسة وسبعين مليوناً من أوراق النقد وإن يكن فى سنة ١٩٣٨ لم يتجاوز عدة ملايين ولا يزال إيراد مكان مصر فى السنة مائة وثمانين مليوناً ينحصر الفرد منها حوالى أحد عشر جنيهاً فى العام ، بينما توجد بلاد صناعية تبلغ فيها حصة الفرد نحواً من مائة جنيه بقطع النظر عن الاختلاف فى عدد السكان أو مصدر الثروة ، فكأن مستوى الحياة عند الفرد المصرى لا يبلغ أكثر من عشر ما يبلغه عند الأمم القوية الناجحة . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الواحد عشر جنيهاً لا تصيب كل فرد بانتظام ومساواة ، بل قد يبلغ ثلث السكان أو ربعهم معظم الإيراد فيحدث أن يكون إيراد أحدهم بضعة آلاف وبضعة ملايين يكون إيرادهم متراوحاً بين ثلاثة جنيهات أو أربعة ، وقد ينحدر إلى أقل من ذلك . ومن أهم مصادر الثروة فى بلاد أوروبا وبعض بلاد الشرق - كتركيا - ضريبة التركات التى لم تفرز بالنجاح فى مصر إلى الآن مع أن التفكير قد شملها منذ بضع سنين ، وكانت خليفة بالعناية التى لحقت غيرها من الضرائب كضريبة التمغه . وضريبة ثالثة واجبة لفرض وهى الضريبة على الدخل ، وقد رأيت أن بريطانيا العظمى قد توسعت فى هذه الضريبة توسعاً مثيراً حتى صار أصحاب رؤوس الأموال والإيرادات الضخمة لا يستأون إلا على شلن وستة بنسات من الجنيه الواحد . وهذا شئ غريب بالطبع ، ولكن شذوذ حالة الحرب قد أدى إليه . نعم أن ضريبة التركات

وضريبة الإيرادات تسوء كثيرا من الملاك وأصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها في الوقت نفسه تشمل المصارف والشركات الكبرى التي استفادت فوائد جمة منذ عشرات السنين ، وليس من الصعب عليها أن تتحمل الآن بعض النفقات في سبيل معونة مصر . لأنه لولا مصر وأرض مصر وشعب مصر ما تمكنت تلك الشركات والمصارف أن تبيع الملايين العديدة في كل عام وتوزع على أعضائها إيرادات ضخمة ضخما وهم وراء البحار فيستمتعون بأطياب الحياة ، فلا بأس أن يدفعوا شيئا ولو من قبيل الزكاة عن حياتهم وأموالهم ، ولو طبقت الحكومة قانون شركات على بضعة نفر ممن توفوا في مصر في العشر سنوات الأخيرة لدخل إلى خزائنها عشرة ملايين من الجنيهات على أقل تقدير . وهو مبلغ لا يستهان به في تخفيف الأزمات الحالية .

ومنذ بضع سنين نشر الدكتور كليفلاند رئيس قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بمصر كتابا اسمه سكان مصر وحل في المسألة الاقتصادية بالنسبة إلى المقيمين في وادي النيل وبالنظر إلى تكاثر النسل ، فإن سكان هذا وادي الذين كان عددهم عشرة ملايين منذ أربعين عاما صاروا الآن ثمانية عشر أو تسعة عشر مليونا (١٩٣٧) وهم في سنة ١٩٤٧ موعدهم التعداد المقبل سيبلغون عشرين أو اثنين وعشرين مليونا ، وحياة الأمم ليست كحياة الأفراد يجب أن يعمل حساب المستقبل فيها أكثر من عمل حساب الحاضر . فيجب تضاعف الأمة والحكومة على فتح أبواب العمل والرزق في وجه كل فرد من أفراد الأمة ، وإزالة العلو والمبالغة في الفوارق التي ينتج منها الاضطراب الاجتماعي وخلاف الطبقات بسبب التراجع والتنازع . نعم إن التراجع والتناحر موجودان في الطبيعة والاجتماع . ولكن واجب قادة الأمم تخفيف وطأتهما ومقاومة الإغراق فيهما حفظا للوحدة وحرصا على حياة المجتمع .

وفي جميع الكتب المترلة حض وحث ونصح صريح بالتعاون والمساعدة . ففي القرآن الكريم يوصف من أحيا نفسا واحدة بأنه أحيا لفوس جميعا ، ومن قتل نفسا واحدة كأنه أمت انفسوم جميعا ، وكذلك جاء دين عيسى بالسماح والإحسان والصدقة والأخذ بيد الفقير والضعيف وأوصى بحسن معاملته اليتيم والأسائل . كما أوصى القرآن الكريم بعده بتسعة سنة . أما الدين الإسرائيلي ففيه نصوص صريحة على السنة أنبيائه وملوكه . انظر الى ما قاله سيدنا سليمان الحكيم الذي كان ملكا وقاضيا ونبيا وفيلسوفيا في مناجاة ربه بشجاعة مأثورة : "ثنتين

سألت منك فلا تمنعهما عنى قبل أن أموت : أبعد عنى الباطل والكذب ، لا تعطنى فقرا ولا غنى ، أطمعنى خبز فريقتى لئلا أشبع وأكفر وأقول من هو الرب ، أو لئلا أفقر وأسرق واتخذ اسم الله باطلا “ .

فهو يابى الغنى الكثير لأنه يبطر الإنسان كما هو مشاهد بين ظهرائنا حتى إن أصحاب الغنى الكثير لم يسيطروا خصب ، بل أعرضوا عن حالة المجتمع بينما كان رجل إسرائيلى انجليزى هو المستر “ فىنى “ المتوفى أخيرا فى جنوب أفريقيا يتبرع للجمعيات الإسلامية فى الاسكندرية البلد الذى ولد فيه ورزق فيه رزقا واسعا بعشرات ألوف الجنيهات كما قيل عنه بلسان رئيس جمعية المواطنة الإسلامية .

ورجل أجنبى آخر هو المحسن الكبير المسيو تيودور كوتسيكا الذى لا يترك فرصة تمر إلا ويؤيد بآلاف الجنيهات فى سبيل الخير .

قيل إن الأزمة الاقتصادية تناب مصر فى كل سبع سنوات مرة ، وكان أولها فى العصر الحديث فى سنة ١٩٠٧ وقد امتدت هذه الأزمة إلى سنة ١٩١٤ عندما حدثت الحرب العالمية كان يسر ورخاء بسبب ابتعاد مصر عن ميادين القتال ، ثم بدأت أزمة فى سنة ١٩٢١ أكلت الأخضر واليابس وامتدت إلى سنة ١٩٢٨ ، ثم ضيق الخناق على مصر وكان من أهم أعراضها شىء جديد لم تره مصر من قبل وهو العطل عن العمل . وكانت بعض دول أوروبا قد اتخذت خططا لمحاربة العطل . وابتدأ ميزان الحياة يخل فى العالم لظهور مبادئ جديدة فى سياسة الحكم بين إثثار الفرد واستثثاره ، وكادت حرية الفرد تفنى بين المذهمين ، فالأعمال التى كانت حرية الفرد فيها مضمونة مكفولة أصابها علة العطل والكساد الصناعى والاقتصادى والممالك التى كانت فيها حرية الفرد منحوقة ، ضاع فيها مع حقوقه ضياعا تاما . وقد تأثرت مصر بالحالتين بسبب اتصالها المباشر والمستمر بالعالم الأوروبى والأمريكى ، ولأن الحالة الاقتصادية كالبحر الذى تلقى به وسط بركة ماء ليخلق موجات مستديرة ، تتسع حتى تصل إلى أقصى البركة ولا يحدها إلا الدفة أو الشاطئ . وكانت مصر داخل حدود هذه البركة أو البحيرة فامتدت إليها الأهواج .

وقد أثبت الباحثون العمليون أن الحالة الاقتصادية تعالج قبل استفحالها لئلا تصير داء مزمننا يستعصى على المصلحين علاجه . ومما لفت أنظار العالم منذ بضع سنين ، أن علة العطل لم تشمل أصحاب الصناعات اليدوية وحدهم ، بل شملت أصحاب الأعمال بمقولهم كالموظفين والموسيقين والمؤلفين والمحربين والمحامين والأطباء والمهندسين ، حتى بلغوا

في فرنسا وحدها عشرين ألفاً، أي حوالي النصف من مجموعهم، وبلغوا في بعض بلاد أوروبا الشرقية مائتي ألف من ستاية ألف ، أي الثلث كما هي الحال في فرنسا . وقد علمنا أن كثيراً من الأطباء في أنحاء العالم يعانون أحوالاً شديدة من العطل مع شدة الحاجة إليهم ، وذلك مع وفرة المرضى في كل مكان . وانتشار الأدوية والعلل بسبب الحياة الاجتماعية ، ولكن الأطباء المفردين قد تعطلوا بسبب مزاحمة العيادات المجانية التي يلجأ إليها معظم الأهالي بسبب فعل الأزمة واستمرارها ، وفي كل من فرنسا وبريطانيا قوانين تلزم أهل الخط بعلاج مرضاهم ، والقرية بعلاج مرضاهم ، وصاحب العمل أو المصنع بمعونة عماله وأهلهم في حالات المرض بالعلاج وتوفير الأدوية والأغذية . ولكن في مصر لم تشرع أمثال هذه القوانين ولم تنفذ إلا في أحوال خاصة كالوحدات الصحية في القرى . وفي بعض المدارس ، وإن يكن أثرها غير ظاهر . وقد رأينا في مصر وفي أوروبا بعض المنتسبين لصناعة الطب يهتمون إن حقاً وإن باطلاً بالتساهل مع المدنيين في صرف تذكرة المخدرات باسم التداوى من التي كانت هي الداء .

ولا بد أن يكون للأزمة الطبية دخل في هذه المسألة الأليمة ، فإن الفاقة تدفع بالرجل الطبيب وصاحب العلم والفن لارتكاب المنكرات كما قال سيدنا سليمان الحكيم وهو كما قلنا ملك ونبي ، وملك سليمان يضرب به المثل في القرآن والتوراة ، فقد كان له سلطان ديني ودنيوي على الریح والجن والانس والحيوان . ومع كل ذلك النفوذ الهائل قال لربه في الحاجة : ” لا تفقرني فاسرق واتخذ اسم الله باطلاً “ وقال الامام علي كرم الله وجهه : ” لو كان افقر رجلاً لقتلته “ ومن دعوات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ” نعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر “